

إضاءة على سوق التأمينات في تونس من 2010 إلى 2015

Lighting on the insurance market in Tunisia from 2010 to 2015

تاريخ الارسال: 10/05/2017 تاريخ القبول: 02/07/2017

قميري حبيلة

جامعة أحمد بوقرة-بومرداس
h.kamiri@yahoo.fr

درار عياش

جامعة أحمد بوقرة-بومرداس
ayeche_76@yahoo.fr

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نشاط وإنتاج سوق التأمينات وإعادة التأمين في تونس وذلك من خلال تحليل مختلف الأطياف التي تؤثر فيه، مع دراسة عامة لكل المحطات الأساسية والمؤشرات الإحصائية من خلال الإنتاج، الكثافة، معدل الاختراق وغيرها، وقد يتبادر إلى الأذهان ماهية الفائدة من هذه الدراسة فنجيب أنها الإطلاع على مدى النجاح الذي حققته السياسات المنتهجة من طرف القائمين على القطاع وما نتج من قفزات نوعية وكمية، والتي نرى بأنها نموذج لابد من الاقتداء به للنهوض بقطاع التأمين الجزائري. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج التي نعرضها في هذه العجالة والتي من أهمها: إرفاق عناية أكبر بزيادة نشر الوعي التأميني المرفوق بتحسين آجال تسديد التعويضات وذلك ليحفظ الأفراد والمؤسسات على زيادة معاملاتهم مع شركة التأمين، وعدم الاكتفاء بشراء ما هو فقط ضروري أو إجباري، بل مجموعة من التغطيات التأمينية، معرفة معدل الخسائر من خلال قواعد البيانات الدقيقة وذلك للتمكن من تحديد و ترتيب الأخطار، استحداث وإبتكار المنتجات التأمينية الجديدة والتي تكون أكثر تناسبا مع الأخطار المؤمنة مع البحث المستمر عن تصريف حصص في أسواق جديدة، مزيد من التأمين البنكي و البريدي، وكذلك رقمنة نظام التأمين وتوزيع منتجاته وفق شبكات الانترنت و المعطيات الكبرى.

الكلمات الدالة: سوق التأمين و إعادة التأمين، الجامعة التونسية للتأمين و إعادة التأمين، التأمين البنكي، معدل الكثافة و الاختراق

Abstract .: This study aims to highlight the activity and production of the insurance and reinsurance market in Tunisia. Through the analysis of different spectra which affect it, with a general study of all basic stations and statistical indicators through: Production, density, penetration rate, etc. It may come to mind: What is the benefit of this study? We answer: It is to see how well the policies adopted by the sector managers and the resulting qualitative and quantitative leaps have been achieved, which we see as a model to be followed to promote the Algerian insurance sector. The research has reached a number of results that we present it in this hurry, which are the most important: Attach more attention by increasing Spread insurance awareness by improving the payment deadlines In order to stimulate individuals and institutions to increase their transactions with the insurance company, In addition, not just buying only what is necessary or compulsory, But a range of insurance coverage, Know the rate of loss through accurate databases, In order to be able to identify and arrange risks, Develop and innovate new insurance products which are more suited to insured risks With continuous research On the disposition of quotas in new markets, More bank and postal insurance, As well as digitizing the insurance system and distributing its products according to Internet networks and major data.

Key words: Insurance and reinsurance market, Tunisian University of Insurance and Reinsurance, Bank insurance, Density and Penetration Rate

تمهيد:

يعد الخطر و التأمين من الأضداد المتلازمة، ذلك و أن الخطر الذي يترافق مع حياة الإنسان في سعيه للتوقي و التقليل منه ومن نتائجه، قاده إلى إيجاد العديد من السبل و الوسائل، كان الأكثر أهمية وفعالية فيها التأمين الذي تطور في ما بعد و أصبح يمارس عن طريق مؤسسات و منظمات متخصصة و متطورة جدا، ولم تعد صناعة التأمين مجرد خدمات مقدمة وحسب بل تعدى ذلك بكثير بحيث صارت هذه المؤسسات جزءا من العمليات الاقتصادية الاستثمارية في المجتمع، وكذلك من مراكز البحث و الدراسة للتحكم في المخاطر و تسييرها بالطريقة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أقل درجة من المخاطرة وبالتالي أدنى مستوى من الخسائر و أقل حد من التعويضات، والمحصلة هي استغلال الفوائد التأمينية في مباشرة العمليات الاستثمارية الفعالة.

وتعد الجمهورية التونسية واحدة من التجارب الناجحة والرائدة والتي تولي اهتماما بالغا لتطوير نشاط التأمين بها، من خلال الجهود التي يبذلها القائمون على القطاع بمعية السلطات و هيئة الإشراف والرقابة، وكل طيف من الأطياف الفاعلة التي تمارس نشاطها في سوق التأمين و إعادة التأمين التونسية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع التأمين في الجمهورية التونسية، بالموازاة مع القفزات المحققة له من سنة لأخرى و ذلك في محاولة للوقوف على المزايا و المكاسب المحققة والتي يجب تثمينها و الاستفادة منها لتحسين وضع القطاع بالجزائر، لاسيما و أن التجربة التونسية تعد الثانية من حيث النتائج المحققة في الوطن العربي بعد تلك المحققة في دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة الريادة.

وانطلاقا من التحليل السابق جاءت هذه الدراسة متعرضة للإشكالية التالية:

ما هو واقع سوق التأمين التونسي؟ وما هي الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع ؟

وعليه سوف نقوم بتحليل هذا الموضوع من خلال المحورين التاليين:

- المحور الأول حول مركبات سوق التأمين التونسي، ومختلف الفاعلين فيه من خلال المتدخلون في سوق التأمين التونسي؛
- المحور الثاني وهو الذي سوف يقدم دراسة تحليلية واضحة عن سوق التأمين و إعادة التأمين التونسي وكذا الوقوف على التقدم المحقق في المجال و ذلك من خلال تحليل نشاط قطاع التأمين التونسي.

المحور الأول : المتدخلون في سوق التأمين التونسي.

تعتبر شركات التأمين نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج كمؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لتغطية الأضرار ، وكمدخر للأموال من المؤمن لهم، وإعادة استثمارها، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر إذن فهي مؤسسات تأمينية ذات سمة مزدوجة ، مالية وتأمينية، أما عن أشكال هذه الشركات

فهي تخضع في تكوينها إلى القانون وتأخذ أحد العديد من الأشكال أهمها شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاودي، حيث يمكن لهذه الهيئات أن تمارس عمليات التأمين دون أن يكون غرضها الربح إذا كان شكل الشركة تعاودية.

وانطلاقا مما سبق يمكن لنا أن نعالج هذا المحور من زاويتين:

- دور ونشاط شركات التأمين و الإعادة؛
- مؤسسات وشركات التأمين التونسية.

1. دور ونشاط شركات التأمين و الإعادة:

يسمح التأمين وإعادة التأمين عن طريق تجميع الأقساط بتكوين رؤوس أموال معتبرة ، فبفضل التأمين تتجمع في شركات التأمين إدارات كان يفترض أن يوجهها أصحابها لزيادة الاستهلاك، وهكذا يمثل التأمين شكلا من أشكال الادخار المنظم، حيث تؤدي رؤوس الأموال هته دورا هاما في تنمية ودفع عجلة الاقتصاد بحيث ستمثل هذه الفوائض المجمعة و الموجهة إلى مشاريع هامة الزيادة من العمالة و تخفيض مستويات البطالة، كما يمكن إعطاء هذه الأموال للدولة للبنوك في شكل قروض تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وتحقق بذلك شركات التأمين مجموعة من الأهداف نقوم بسردها على النحو التالي¹:

- لشركات التأمين دور لتكوين رؤوس الأموال: مثل ما تمت الإشارة إليه سابقا؛
- شركات التأمين وسيلة للإنتمان: من خلال الإقراض وتقديم التمويل للبنوك؛
- شركات التأمين عامل وقاية: من خلال تسيير و إدارة المخاطر؛
- لشركات تأمين وظيفة عالمية: من خلال إدارة و تسيير عمليات إعادة التأمين، ومساهمتها في ميزان المدفوعات.

1.1. الدور المنوط بشركات التأمين:

إن لشركات التأمين دور فعال لا بد أن تؤديه على أكمل وجه في تحريك و دفع النمو الاقتصادي للدول من النقاط نلخصها وفق الطرح التالي:

1.1.1 المساهمة في تحقيق التوازن في السوق:

تستطيع شركات التأمين أن تكون سببا في آن واحد للتخفيف من التضخم عند استلام الأقساط من أصحابها، و التي تحجب عن التداول في السوق فتكون مبررا لانخفاض معدلات التضخم، ومن جهة أخرى يدفع العمال أقساطا لتأمين البطالة من دخلهم خلال فترة الرواج هذا يقلل من القدرة الشرائية، أما أثناء فترات الكساد وخصوصا عند تعرضهم للتسريح بسبب إعادة ضبط مستويات العمالة أو إفلاس المؤسسات حيث تصرف لهم التعويضات فتزيد القدرة الشرائية وبذلك تساهم شركات التأمين في حل مشكلة البطالة.

2.1.1 زيادة الإنتاجية:

تساهم شركات التأمين في زيادة الإنتاج، حيث يبعث التأمين الطمأنينة والأمن في نفس العامل، ونظرا للثقة التي يبثها في روح المؤمن لهم ، لما يحقق من مصلحة

1 أحمد محمد الصباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، دمشق سوريا، 2009، ص07.

اجتماعية عامة ، يصبح أداة لزيادة الإنتاج حيث يؤدي إلى المحافظة على عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة ورؤوس الأموال.²

هذا ويقوم التأمين أو الشركات التأمينية على وجه الخصوص بالمحافظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية وذلك خلال دراسة المخاطر التي تتعرض لها، والتقليل من أسبابها والعمل على تجنب وقوعها.

تمكن الشركات التأمينية من إجراء تقديرات سليمة بالنسبة لتكلفة الإنتاج وذلك عن طريق تغطية الأخطار المستقبلية والتي تؤثر بلا شك في تكلفة الإنتاج ويدخل قسط التأمين كتكلفة مقابل هذه الأخطار، كما يوفر الضمانات لرأس المال واستمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد عن طريق الوظيفة التعويضية التي يقوم بها التأمين.

3.1.1 مراقبة الدولة لشركات التأمين:

تقوم الدولة عن طريق الأجهزة المنشأة لغرض مراقبة شركات التأمين بالإشراف والرقابة على هذه الشركات فيما يتعلق بنشاطها وأجهزتها وتنظيمها وإنشاءها وغيرها من الحالات و المحطات المهمة في حياتها وهي عموما هيئات عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع وزير الاقتصاد أو المالية أو التي لها وزن من هذا القبيل، وتكون أهداف الرقابة تحقيق جملة من المساعي نذكر منها³:

- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها والغير.
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأمين للشركة والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب.
- كفالة سلامة المراكز المالية لوحدة سوق التأمين والتنسيق بينها ومنع التضارب فيما بينهما.
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في الدولة.
- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى العربي الدولي.
- المساهمة في ترقية مهنة التأمين والإسهام الفعال في توفير الخبرات.

2. مؤسسات وشركات التأمين التونسية:

يتميز نظام التأمين وإعادة التأمين التونسي بتعدد الهياكل و المؤسسات التي تمارس النشاط التأميني كغيره من الأنظمة الأخرى، ونستطيع في هذا المقام أن نقدم مختلف هذه الوحدات على النحو التالي:

2 نعمات محمد مختار، التأمين التجاري و التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 218-219.

3 مؤسسة النقد العربي السعودي، <http://www.sama.gov.sa>، تاريخ الاطلاع 2017/10/20 الساعة 13:30.

1.2 الهيئة العامة للتأمين:

حدد القانون رقم 08 لسنة 2008 المؤرخ في 13 فيفري 2008 تعريف و مجال عمل هيئة التأمين بأنها سلطة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين وهي هيئة إدارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وترجع بالنظر لوزارة المالية.

1.1.2 مهام الهيئة:

كما حدد مهام الهيئة بكل وضوح وحصرها في النقاط التالية⁴:

- مراقبة مؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين والمهن المتصلة بقطاع التأمين ومتابعة نشاطها،
- إبداء الرأي ودراسة المسائل ذات الصبغة التشريعية والترتيبية والتنظيمية المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التأمين ومؤسسات إعادة التأمين التي يعرضها عليها وزير المالية،
- دراسة المسائل التقنية والاقتصادية المتعلقة بتطوير وتنظيم قطاع التأمين وعرض مقترحات في شأنها على وزير المالية،
- وبصفة عامة إبداء الرأي في أي موضوع يطرح عليها ويدخل في إطار حدودها القانونية.

2.1.2 الأهداف الاستراتيجية للهيئة:

كما حددت الهيئة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتطلع لتحقيقها وهي⁵:

- تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه وتطوير أداء مؤسسات التأمين التونسية؛
- حماية حقوق المؤمن لهم من خلال تركيز البرامج و الخطط الكفيلة بتطوير صناعة التأمين و تنمية الوعي التأميني؛
- تعزيز الإشراف و الرقابة على قطاع التأمين لضمان الالتزام بالتشريع الجاري العمل به؛
- المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على الاستقرار المالي؛
- ضمان تقديم كافة الخدمات التأمينية وفق معايير الجودة و الكفاءة و الشفافية؛
- إرساء روابط التعاون مع هيئات تنظيم القطاع عربيا، إفريقيا، دوليا.

3.1.2 الشركاء المتعاونون مع الهيئة:

ينعاون مع هيئة التأمين التونسية مع مجموعة من الهيئات الأخرى التي تسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية أهمها:

1.3.1.2 الجامعة التونسية لشركات التأمين: و التي تتولى طرح كل المواضيع التي تتعلق بالمهنة على سلطة الإشراف.

2.3.1.2 المجلس الوطني للتأمين: هو فضاء للتشاور وإبداء الرأي في المواضيع التي تهم وضعية القطاع وتنظيمه والسبل الكفيلة بالنهوض بخدماته، ويضم المجلس ممثلين عن بعض الوزارات (مثل الوزارة الأولى والداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والصحة العمومية

4 الهيئة العامة للتأمين التونسي، التقرير السنوي لقطاع التأمين 2015، ص 15، <http://www.cga.gov.tn>، تاريخ الاطلاع 2017/10/08، الساعة 10:00.
5 نفس المرجع أعلاه.

والتجارة والمالية والصناعة والنقل والتنمية) إضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية والاتحادات المهنية وممثلين عن مؤسسات التأمين وخبراء التأمين وجمعيات الوقاية.

3.3.1.2 الغرفة الوطنية لخبراء السيارات و المعدات الصناعية: حيث يهدف إلى تقديم الاستشارة والمساعدة الفنية في كل ما يتعلق بميكانيكا السيارات والمعدات الصناعية.

4.3.1.2 الغرفة النقابية الوطنية لنواب التأمين: وهدفها دراسة المسائل ذات العلاقة بنواب التأمين والعمل على الرفع من مستوى المهنة.

5.3.1.2 الاتحاد الوطني للتعاونيات: حيث يعمل على إحداث مشاريع اجتماعية أو خدمات إعادة التأمين المشتركة لجميع التعاونيات المنخرطة به.

6.3.1.2 معاهد متخصصة في التكوين و الرسكلة في ميدان التأمين: كمعهد تمويل التنمية بالمغرب الغربي الذي تأسس سنة 1981 بشراكة تونسية جزائرية، المعهد الإفريقي للتأمين والذي تأسس في 1967، ثم المركز التقني للتكوين في التأمين.

2.2 مؤسسات التأمين و إعادة التأمين:

يتكون قطاع التأمين التونسي إلى غاية بداية سنة 2016 من 28 مؤسسة تأمينية، منها 22 مؤسسة مقيمة، و 06 غير مقيمة، تتوزع الأولى على 20 شركة تقليدية، وشركتين للتأمين التكافلي، أما الثانية فهناك 04 فروع لشركات أجنبية و 02 مكاتب تمثيلية كلها متخصصة في إعادة التأمين.

الجدول 01: اختصاص وعدد شركات التأمين التونسية.

العدد	اختصاص شركات التأمين التونسية
15	مؤسسات مقيمة تباشر مختلف أنواع التأمينات (أضرار، حياة).
05	مؤسسات متخصصة في التأمين على الحياة.
01	مؤسسة متخصصة في تأمين الصادرات و القرض.
01	مؤسسة متخصصة في إعادة التأمين.
04	فروع تابعة لشركات أجنبية متخصصة في إعادة التأمين.
02	مكاتب تمثيلية لشركات أجنبية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي 2016، وزارة المالية التونسية، المنشور بالموقع الإلكتروني <http://www.cga.gov.tn>، تاريخ الاطلاع 2017/09/20

3.2 وسطاء التأمين:

يتكون هيكل وسطاء التأمين إلى غاية بداية سنة 2016 من الأصناف التالية:

1.3.2 نواب التأمين:

يبلغ عدد نواب التأمين 944، يتوزعون على كافة جهات البلاد، تستقطب من خلالها العاصمة 42.7 %، تليها صفاقص ب 12.3 %، ثم سوسة 9.4 %، وبقية الجهات بحوالي 35.6 %.

2.3.2 سماسرة التأمين:

بلغ عدد السماسرة النشطين بالسوق 80 سمسار⁷ يتوزعون بين شركات ذات مسؤولية محدودة، وأشخاص طبيعيين.

6 نفس المرجع /علاه.

7 نفس المرجع /علاه.

3.3.2 منتجو التأمين على الحياة:

يعمل حوالي 88 منتج تأمين على الحياة منهم 5 تابعون لشركة التأمين على الحياة و التثمير المسمأة حياة، و 83 تابعون لمؤسسة مغربية للحياة.

3.3 الخبراء و معائنو الأضرار:

ويضم 03 أصناف دائما هذه المعطيات موقوفة في 2015/12/31، وهم:

1.3.3 الخبراء: يزاول 1143⁸ خبير بسجل الجامعة التونسية لشركات التأمين موزعون على العديد من التخصصات منها الميكانيكا العام، البناء، الكهرباء، الحرائق، الأخطار الفلاحية، الإعلامية و الآلات الإلكترونية، الطب، الطيران، حيث يمثل خبراء السيارات لوحدهم 30 % من الإجمالي.

2.3.3 الخبراء الاكتواريون: والتي تحوي في رصيدها على 23 خبير إكتواري.

3.3.3 معائنو الأضرار: ينشط 129 معاين ضرر في شكل أشخاص معنوبين، حيث يتوزع أغلبهم بالجهة الشمالية للبلاد⁹.

المحور الثاني: تحليل نشاط قطاع التأمين التونسي.

عمدت الجمهورية التونسية منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة على إجراء اصطلاحات عميقة في كافة الأصعدة ولاسيما في قطاع التأمين، انطلاقا من الجانب التشريعي، إلى الشق المؤسساتي و العملياتي بمزيد من الاستقلالية الإدارية و المالية، ومن خلال استقرارنا إلى حصيلة نشاط شركات التأمين وهيئة الإشراف و الرقابة يمكن ابراز مجموعة من النقاط الجوهرية تتلخص في العرض الذي سنورده أسفله.

1. تنظيم قطاع التأمين:

إن الإجراءات التي مست القطاع تمثلت في استكمال إجراء مشاريع التطبيقية للتأمين التكافلي، وقانون إرساء قواعد الحوكمة لدى شركات التأمين و إعادة التأمين، بإضافة إلى إجراءات صنف التأمين على الحياة، وتنظيم الوساطة في التأمين، مراجعة قانون التعاونيات، مراجعة كراس شروط نشاط الاختبار ومعاينة الأضرار.

من جهة أخرى، شارك قطاع التأمين في إعداد العديد من الدراسات الرامية إلى دفع و تطوير قطاع التأمين من حملتها: دراسة التقييم الذاتي لقطاع التأمين، الدراسة المتعلقة بعقد البرامج، وغيرها.

2. نشاط قطاع التأمين للفترة من 2000 إلى 2015:

لتحليل ودراسة نشاط قطاع التأمين التونسي سنقدم ذلك من خلال الجدول الذي يلخص تطور الأقساط والشكل الذي يعرض التعويضات حسب الفروع المختلفة للمنتجات التأمينية.

8 نفس المرجع /علاه.

9 نفس المرجع /علاه.

الجدول رقم 02: تطور أقساط قطاع التأمين في تونس من 2010 إلى 2015. الوحدة: مليون دينار

أصناف التأمين	2014-2010	2015	التطور % من سنة 2014 إلى 2015	معدل التطور % من 2010 إلى 2015
التأمين على الحياة 1	1030.7	302.1	11.8	13.3
السيارات	2988.3	768.8	8.7	8.2
ت. الجماعي	919.9	238.1	9.3	10.2
النقل	367.9	70.9	- 2.1	- 1.3
حريق و أ. مختلفة	1090	264.5	4.3	7
صادرات و قروض	53.5	12.4	6.9	4.2
برد و هلاك المواشي	37.2	6.1	- 18.7	- 8.1
المجموع بدون إعادة 2	6553.6	1679.2	7.9	8.4
الإعادة 3	404.7	100.6	3.1	6.4
المجموع الكلي (1+2+3)	7989	1779.8	7.6	8.3

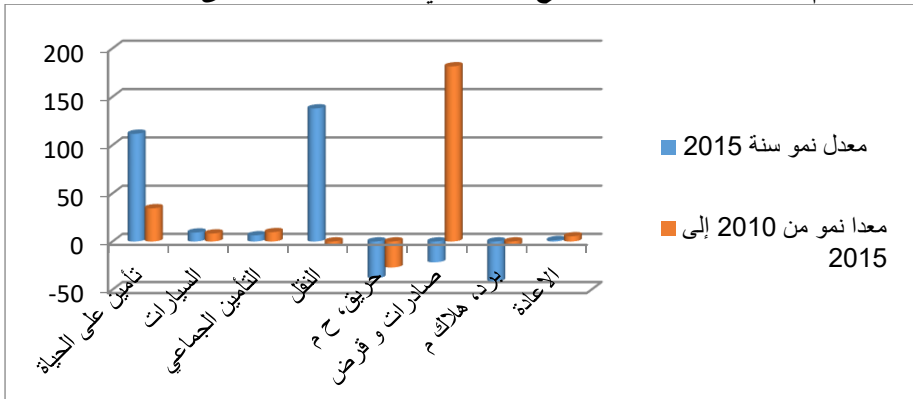
المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على موقع <http://www.cga.gov.tn>، تاريخ الاطلاع، 2017/10/25، الساعة 17:30.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أنه هناك تغيرات في الزيادة لسنة 2015 في رقم الأعمال مقارنة لسنة 2014، فمنها الموجبة، كالتأمين على الحياة، والسيارات والحريق وغيرها، ومنها الفروع التي سجلت تراجعاً كالنقل و البرد و هلاك المواشي، كما نلاحظ أن معدلات النمو للفترة كانت بين مشجعة لأغلب الفروع باستثناء فرع البرد و هلاك الماشية الذي سجل انخفاض قدر ب 8.1 %

وعموماً، يمكن القول أن رقم أعمال قطاع التأمين على الحياة يسجل بصفة عامة مستوى يقترب من 20% مقارنة بفروع التأمين الأخرى وهذا المستوى يعد معتبراً إذا قارناه بسوق التأمين بالجزائر الذي لا يتعدى فيه مستوى 5 %.

في حين أن التعويضات عرفت نفس المستوى من التذبذب مع تراجع في عمليات التعويض لفروع تأمين الحريق، الصادرات و القروض، وكذلك التأمين ضد البرد و هلاك الماشية، وعرفت معدلات التطور للتعويضات بصفة عامة للفترة قيد الدراسة استقراراً، باستثناء النقل، الحريق، الذي عرف عدم نمو معتبر.

الشكل رقم 01: تطور تعويضات قطاع التأمين في تونس من 2010 إلى 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نفس المرجع السابق.

3. التوقع الإفريقي لسوق التأمين التونسي:
يلخص الجدول أسفله الترتيب الافريقي للسوق التونسي مع بقية دول العالم،

الجدول رقم 03: الترتيب الافريقي للأسواق التأمين الخمسة الأولى الوحدة مليون دولار

الرتبة	الدول	الحصة من السوق العالمية %	معدل الكثافة التأمينية	معدل الاختراق %
01	جنوب افريقيا	1.17	1661	15.4
02	المغرب	0.07	157	3
03	مصر	0.04	37	0.7
04	الجزائر	0.03	63	0.8
05	تونس	0.019	129.8	1.85

تحتل تونس المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث حجم الحصة السوقية العالمية المقدرة ب 0.019 % بعد كل من جنوب إفريقيا، المغرب، مصر و الجزائر، رغم أن معدل الكثافة التأمينية يمكنها من احتلال المركز الثالث بعد كل من جنوب إفريقيا و المغرب، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الاختراق، وهو ما يعبر عن مكانة واعدة لهذه السوق في خضم السنوات المقبلة.

الخلاصة:

- من خلال ما تم عرضه في هذا البحث تم التوصل إلى ما يلي:
- لا تزال حصة تونس من السوق العالمية التأمين أقل من 0.02 % وهي ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية في الجوار، المغرب، مصر، الجزائر، ناهيك أنها بعيدة كل البعد عن الدول الأخرى كأمريكا 28.9 %، 9.9 اليابان، وغيرها رغم أن معدل الكثافة و الاختراق يمكنها من احتلال مرتبة أفضل؛
- لعبت التعديلات التي تم تبنيها من قبل السلطات التشريعية، والأجهزة الرقابية دورا مهما في دفع نشاط و نمو سوق التأمين التونسي الذي يعد من الأسواق الواعدة في المنطقة.
- الاهتمام بشتى ميادين التأمين خصوصا التأمين على الحياة و هو ما يدل على ارتفاع الوعي التأميني لدى الأفراد و المؤسسات التونسية، بالإضافة إلى استقرار التعويضات مقارنة بالأقساط .

المراجع:

- 1 أحمد محمد الصباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، دمشق سوريا، 2009.
 - 2 نعمات محمد مختار، التأمين التجاري و التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.
 - 3 مؤسسة النقد العربي السعودي، <http://www.sama.gov.sa>.
 - 4 الهيئة العامة للتأمين التونسي، 2015 <http://www.cga.gov.tn>.
 - 5.Source: Sigma N°6/2001, SuissRe: L'assurance dans le monde en 2000; Sigma N°2/2011, SuissRe: L'assurance dans le monde en 2015
 - 6.التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2005 إلى 2015، أبو ظبي، الإمارات
- <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2003.../2016>
(Consulté le 17-09-2017)
- 7.<https://ar.wikipedia.org/wiki/>(Consulté le 17-09-2017)